وقد تلمح لهم آية الشورى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾[1] حيث الدابة العاقلة في السماوات الراجع إليها «هم» فيمن هو راجع إليه، ليست هم الملائكة، فهم إذاً ثالث من العالمين أم ويزيد.

لا تجد في سائر القرآن «عالماً» إلّا «العالمين» جمعاً للخلائق أجمعين، أم خاصاً بالمكلفين، فليعن ضروب المكلفين في إبعاد الزمان والمكان دون إبقاء.

وأفضل الربوبيات - هي طبعاً - لأفضل البريات، وهو الإنسان الذي خلق في أحسن تقويم، فشريعة الإنسان شرعة لسائر المكلفين، كما رسول الإنس رسولٌ لهم أجمعين، مهما كانوا أدنى من الإنسان كالجان، أم بمستواه في حسن التقويم كمن لا نعرفهم لحد الآن.

ثم الأفضل الأحسن بينهم! والأكثر حظوة من هذه الربوبية القمة هو الرسول محمد ﷺ فإنه أول العابدين ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾[2].

تلك هي الربوبية الوحيدة الموحدة اللائقة بالذات المقدسة دون الضئيلة المحددة التي اختلقتها ركام الظنون والأساطير والتصورات الخاوية والجارفة المجازفة، خليطة من حق وأضغاث الباطل، فإذا الحق يعرض بصورة الباطل، والباطل يفرض بصورة الحق، وهنالك استحوذ الشيطان على أوليائه ونجى الذين سبقت لهم من الله الحسنى.

لقد كانت البشرية تعيش تيهاً لا قرارة فيه، لضخامة الركام الذي كان يبتليه، فجاء الإسلام فأخرجها من الظلمات إلى النور، إلى صراط العزيز

(١) سورة الشورى، الآية: ٢٩.
(٢) سورة الزخرف، الآية: ٨١.

الحميد، من ظلمات الفلسفات والهرطقات التي تخبطتْ فيها، إلى نور الحق المبين بالقرآن المتين والرسول الأمين.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾:

أتراهما مكرورتان وبفاصل آية واحدة؟ حسب الظاهر نعم، وفي الحق لا! حيث البسملة على كونها آية وأفضلها، هي بنفسها مكرورة للفصل كما للفضل فليست - إذاً - لتحلَّ محل الآي في كلّ سورة، فالرحمتان هما كآية مستقلة في صلب السورة بعد أن كانتا بعض آية من البسملة، تأكيداً للسمة البارزة في تلك الربوبية الشاملة، وتأبيداً لها في كل مقالة ومجالة، وتثبيتاً لقوائم الصلة الدائبة بين الرب والمربوبين، التي تقوم على الطمأنينة وتنبض بالمودة.

وقد تعنيان في البسملة رحمن الدنيا ورحيمها وفي الحمد له رحمن الآخرة ورحيمها، أم هناك تعم الآخرة والأولى، وهنا تخص الآخرة كما تلمح لها ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾.

فحتى ولو كانتا مكرورتين بنفس المعنى، ففي التكرار عناية ليس في الوحدة فرب العالمين ليس ليطارد المربوبين مطاردة الخصوم كآلهة الأولمب في أساطير الإغريق، فحتى فيما له غضب، لم يكن إلّا وقبله منه نَضَب، فقد سبقت رحمته غضبه، لا يعذب عباده المستحقين إلّا أقل ما يستحقون، ما لولاه لكان إجحافاً بالصالحين، وحيفاً للطالحين، حيث الإنذار له موقعه في ترك المحظور، والإنذار الخاوي عن واقع العذاب إدغال وتدجيل وإغفال.

﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾:

إنه دون ريب ﴿مَٰلِكِ﴾ في كتب القرآن تواتراً دون خلاف، وهل يصح «ملك» كما صح «مالك»؟ فيه روايتان عن الرسول ﷺ متهافتتان، فإنهما متفقتان في «كان يقرأ» مختلفتان في «مالك» و«ملك» فالاستمرارية المستفادة

من «كان يقرأ مالك» تنفي «ملك» كما المستفادة من «كان يقرأ ملك» تمنع «مالك» والثلاثة المشتركون في روايتهما تزيد تهافتاً فيهما على ما كان، وبعرضها على القرآن يصدق «مالك» لا سواه، ومثلهما المرويتان عن الصادق عليه السلام [1].

والقول بالتخيير بين «مالك وملك» لا يلائم الروايتين ولا القراءتين، وهو مخالف للقرآن، وإضافة إلى أن السنة ليست لتخالف القرآن، كيف تثبت سنة في مثل هذه المسألة العامة الدائمة الابتلاء، بمثل هذه الرواية المبتلاة بمعارضة؟

ولو أن الآية كانت نازلة بهما لكانت مثبتة فيه بهما، أم ثابتة كما القرآن بـ«مالك» وبمتواتر السنة «ملك» فالأقوى بل القوي انحصار القراءة في «مالك» وانحسارها عن «ملك» وكيف يترك القرآن المتواتر برواية غير متواترة، ولا يترك حتى بمتواترة، اللّهم إلّا تواتراً يوازي القرآن في التخيير بين القراءتين، وهنا واحدة تحمل «ملك» قائلة إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أم حفيده الصادق عليه السلام كانا يقرآن «ملك» وهو على ضعفه في أصله يرفض «مالك».

(١) فقد أخرج جماعة من أرباب السنن عن أم سلمة وأنس وسعيد بن المسيب والبراء بن عازب والزهري وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقرأ «ملك» من دون ألف، كما أخرجوا عن أنس وسالم عن أبيه والزهري وابن شهاب وأبي هريرة وابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقرأ «مالك» بالألف (الدر المنثور ١: ١٣ - ١٤).

فالثلاثة: أنس - أبو هريرة، والزهري مشتركون في نقل الروايتين فالتعارض فيهما منهم من ناحيتين، مهما كان سائداً من جهة واحدة في رواية غيرهم فأم سلمة وسعيد بن المسيب والبراء بن عازب يرون كلمة واحدة «ملك» ثم سالم عن أبيه وابن شهاب وابن مسعود يروون «مالك».

وقد يجمع بينهما أنّ الناقل «ملك» ظن «مالك» في إمالة القراءة «ملك».

ومن طريق أصحابنا روى العياشي في تفسيره عن محمد بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يقرأ «مالك يوم الدين» وروى عن داود بن فرقد عنه عليه السلام قال سمعته عليه السلام يقرأ ما لا أحصى «ملك يوم الدين».

وقد قرأ عاصم والكسائي وخلف ويعقوب «مالك» والباقون «ملك» وهذا تعارض القراءتين، والمتعارضان رواية وقراءة معروضان على القرآن، وهو يصدق في متواتر كتبه «مالك».

﴿مَٰلِكِ﴾ في سائر القرآن يذكر هنا وفي ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾[١] ثم «ملك» في خمس: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾[٢]، ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾[٣]، و﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾[٤].

ومن ثم «المُلك» تأييداً للمَلِك في (٢٤) موضعاً، ومن مجموع الـ (٢٩) نرى المُلك قريناً بيوم الدين في أربع: ﴿وَقَوْلُهُ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾[٥] ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾[٦] ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٧]، ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ﴾[٨].

أترى أن أكثرية المُلك بقرينة ترّجحه في الفاتحة على ﴿مَٰلِكِ﴾ أم - لأقل تقدير - تسمح له بديلاً عن مالك؟

كلّا! فإنها إنما ترجِّح في غير القرآن ترجيحاً لصدور الراجح على المرجوح، وأما القرآن الثابت دون ريب فلا تراجح فيه صدوراً، وقرن الملك بيوم الدين لا ينفي الملك فإنهما متلازمان في الله، مهما كان بينهما عموم من وجه فيمن سوى الله.

ثم المِلك ليوم الدين والأمر فيه ومَن فيه نجده في آيات أُخر، مما يجعله مثلثاً فيه دون إبقاء لأي ملك فيه إلّا ويحويه: ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[٩] شاملة لها كلها ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ

(١) سورة آل عمران، الآية: ٢٦.
(٢) سورة طه، الآية: ١١٤، والمؤمنون: ١١٦.
(٣) سورة الحشر: ٢٣، الجمعة: ١.
(٤) سورة الناس، الآية: ٢.
(٥) سورة الأنعام، الآية: ٧٣.
(٦) سورة غافر، الآية: ١٦.
(٧) سورة الحج، الآية: ٥٦.
(٨) سورة الفرقان، الآية: ٢٦.
(٩) سورة القمر، الآية: ٥٥.

لِلَّهِ﴾[١] شمولاً للأمر كله ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[٢] ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾[٣]. ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾[٤].

ثم هنا ليس من المُلك والمِلك إلّا المجازي المستودَع لبعض ما في الزمان والمكان، دون الزمان أياً كان وأيّان، ودون المكان إلّا خصوص ما يملكه مِلكاً أو مُلكاً، فقد يملِك المَلِك وقد لا يملك، كما قد يكون المالك مَلِكاً وقد لا يكون، وفيما يجتمعان يختصان ببعض المكان، وبعض ما - أو - مَن في الزمان والمكان.

ولكن الله مالك وملك لمثلث الزمان والمكان وما في الزمان والمكان مِلْكاً ومُلكاً حقيقياً لا حِوَل عنه، فالكون أياً كان لزامه ذاتياً في العمق أنه مملوكٌ لله وهو مالكه ومَلِكه، إذ ﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[٥] وهي حقيقة المِلك والمُلك، والمِلكُ أعمق تدليلاً على السلطة المطلقة من المُلك وإن كانت الحقيقة منهما متلازمتان دون فكاك ولا احتكاك، حيث المالك يملك العبيد وليست لهم أية خيرة أمام المالك، وللمَلِك سلطة على الرعية ولهم حق المطالبة بما يرونه حقهم، فلكي تجتثّ خالجة أيّة خيرة للعبيد يوم الدين يأتي هنا ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ دون «ملك» وهما لله سيّان! حيث العبيد أدون حالاً من الرعايا.

ثم المالك ليوم الدين على وجه الإطلاق يملك كلّ مالك بمِلكه وكل

(١) سورة الانفطار، الآية: ١٩.
(٢) سورة الزخرف، الآية: ٨٦.
(٣) سورة سبأ، الآية: ٤٢.
(٤) سورة النبأ، الآية: ٣٧.
(٥) سورة يس، الآية: ٨٣.

مَلِكٍ بمُلكه حيث يملك مثلث الزمان والمكان بما فيهما، ولكن المَلِك قد يكون بجنبه مالكون، فالوجهة العامة في التصور عنهما تصور المالك المطلق أملك من المَلك المطلق، مهما كانا في الله على سواء، وهو ملك كما هو مالك، ولكنما أم القرآن بسبعها المثاني تقتضي أمّ التعبير، و«مالك» أمّ لـ«ملك» وإلى سائر التعبير كما الدين حيث يشمل كل ما في القيامة وهو أبرز سماته وحجر الأساس من كلّ خصوصياته.

إذاً فهو مالك لكل كائن ومَلِك على كل كائن، مِلكاً ومُلكاً للزمان والمكان وما فيهما، ومن الهراء القول إن «مالك» لا يناسب «يَوْمِ الدِّينِ» حيث لا يُملك الزمان، فإنه يخص كل زماني دون خالق الزمان!

وإذا كان هو مالك الزمان فلماذا خص هنا بـ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ وهو مالك يوم الدنيا كما يملك يوم الدين؟ كما وأنه مالك الملك يوم الدنيا ويوم الدين.

إنه ليس في الحق من الاختصاص، فإنما ترجيح ذكراً ليوم الدين، فإن آيته تخص الإنذار بيوم الدين، وفي عرض مالكيته بخصوصه تهيؤٌ أكثر وتهيّب للمصدقين بالدين، ولأن مالكيته يوم الدنيا كانت قرينة في طولها بمالكية عرضيّة مستودعة لأهل الدنيا، وهذه منفية عن أهلها يوم الدين ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾[1] فإن قال «ملك الأيام» لم يكن بذلك التحديد والتهديد، حيث الملوك والمُلّاك يوم الدنيا مخيّرون بجنبه فيما يفعلون ويفتعلون، فعلّهم كذلك يوم الدين، فلا يصل إلى كل ذي حق حقه! وأما ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ فقد يحصر المالكية له يوم الدين دون سواه وإن مستودعاً باختيار لاختبار، فإنهما ليسا في عقبى الدار.

كما وإن مالكيته الحقيقية تبرز لنا كريهاً يوم الدين، وتزداد ظهور وبهوراً

(١) سورة غافر، الآية: ١٦.

لمصدّقيها يوم الدين، وفي هذه الأربع كفاية لظاهر اختصاص «مالك» هنا بـ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾.

والدين في الأصل هو الطاعة والشريعة، شريعة الطاعة وطاعة الشريعة، عنيت منه في (٤٧) موضعاً في القرآن، مهما عنى الجزاء بها يوم الجزاء في (١٥) موضعاً آخر.

ولكنما الجزاء على طاعة الشرعة وعصيانها هي بروزٌ لحقيقة الطاعة أو عصيانها، فلها إذاً يومان، يوم التكليف بها وهو الأولى، ويوم ظهورها بحقيقتها وهو الأخرى فـ﴿هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[1] فالدين هو الطاعة للشّرعة كما هو ظهورها جزاءً في الآخرة فـ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ تعني الثانية مهما يملك يوم الأولى كما هيه.

فلأن بروز الطاعة بحقيقتها هو جزاؤها في الأخرى، تسمى يوم الدين، كما المالكية الإلهية بارزة يوم الدين أكثر مما هي يوم الدنيا، تختص هنا بيوم الدين.

كما وأن من أيام الله ﴿وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّٰمِ ٱللَّهِۚ﴾[2] هي الأيام التي تبرز فيها شريعة الله وحكمه وطاعته، وهي على الترتيب يوم الرجعة والموت والقيامة فيوم الدولة المهدوية عليه السلام من أيام الله حيث تظهر فيه شرعة الله كما في قسيميه مهما اختلف ظهور عن ظهور، كما وقد تظهر قبل دولة المهدي عليه السلام موضعياً وعلى هامشها فله نصيب من أيام الله قدر ما له نصيب من تحقيق شرعة الله.

ومالكية يوم الدين تمثّل قاعدة ضخمة رزينة رصينة، عميقة التأثير في حياة التكليف، فكثيرون يدينون بألوهية الله وخالقيته - أم - وتوحيده، ولا

(١) سورة النمل، الآية: ٩٠.
(٢) سورة إبراهيم، الآية: ١٥.

يدينون بيوم الدين، عائشين حياة اللامبالاة والأريحيّة إذ لا يخافون يوماً آخر للدين، وآخرون يدينون بيوم الدين معتبرين استمرارية الملك والمُلك فيه لآخرين، فهم يملكون فيه إعفاءً أو تخفيفاً أو إفلاتاً عن حكم أحكم الحاكمين.

وإذ كان الله لا سواه ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ يملك يومه بمن فيه وما فيه من حساب وثواب وعقاب أو توبة وشفاعة وعفو أو إعفاء، إذاً فلا مجال لأمنيّات كاذبة كاسدة رخيصة في فوضى الحساب والجزاء يوم الدين، فـ﴿وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾[١] و﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم ۝٢٦﴾[٢] و﴿ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّ لِلرَّحۡمَٰنِۚ﴾[٣].

وقد تعم ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ مثلث أيام الله، مهما كان الأصل هو القيامة الكبرى إماتة وإحياءً، فالبرزخ برزخ في الدين، ودولة المهدي عليه السلام ساعة من ساعات الدين كما هي من أشراط الساعة الدين.

و«يوم» هنا مطلق الزمان، محدوداً كما لأهل النار، وغير محدود كما لأهل الجنة، فـ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ كمطلقه غير محدود فإن لأهل الجنة ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾[٤].

ولأن «الدين» هو أبرز سمات ذلك اليوم وأجمعها، يختص السبع المثاني بذكره، إشارة إلى كل سماته في القرآن العظيم، إجمالاً يشير إلى تفصيل، وكما هو سائر في آياتها السبع.

فالقيامة بتدميرها وتعميرها وحسابها وسائر ما لها من أسماء بِسِماتها،

(١) سورة الانفطار، الآية: ١٩.
(٢) سورة الغاشية، الآيتان: ٢٥، ٢٦.
(٣) سورة الفرقان، الآية: ٢٦.
(٤) سورة هود، الآية: ١٠٨.

مطوية في «الدين» فإنه ظهور الطاعة وخلافها، فهو الأصيل الأصيل، وهي كلها من فروعها وآثارها، وقد دلت عشرات من الآيات على انعكاس الأعمال كلها يوم الدين، وأنها هي بنفسها الجزاء، وأنّ الدين الحق هو الميزان لثقل الميزان وخفته ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾[1] فالقيامة هي يوم الدين الشّرعة والكتاب ميزاناً، والدين الطاعة والمعصية ظهوراً، والدين بحقيقته جزاء وفاقاً.

وهكذا يكون آيات السبع المثاني بكلماتها، نماذج رئيسية محكمة عن تفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين.

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾:

العبادة هي الانتصاب للمعبود في منصب المعبودية، استجاشة لكل الطاقات والإمكانيات في جانحة أو جارحة لخدمته، بكل ذل وانكسار، بعيداً عن كل عزّة واستكبار، وهي درجات كما الاستكبار دركات، ولأن العبد «المملوك» قد يَملك بعضَهُ ويُملك في بعض، لمالك أو مالكين، وهو مطلق العبد، وآخر يُملك كله لشركاء متشاكسين وهو العبد المطلق ولكن ليس في إطلاق العبودية وإخلاصه لمالك واحد، وقد يملكه مالكٌ واحدٌ ولكنه يستسلم له مع أهواء آخرين، وذلك الثالوث خارج عن مغزى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فإنها عبادة خالصة لله رب العالمين، بملكية حقيقة لا تشذ عن ذاته ولا عن عبادته شيئاً لغير الله وفي غير الله.

وهي جوهرياً تنافي الاستكبار: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[2] كما الإخلاص فيها ينافي الإشراك لها: ﴿فَمَن

(١) سورة الأعراف، الآية: ٨.
(٢) سورة غافر، الآية: ٦٠.

﴿كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾[١] كما وبأحرى ينافي الإشراك فيها ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[٢].

إن المعبود الحق وهو الله يملك عباداً سواك فـ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾﴾[٣] ولكنك لا تجد معبوداً بحق سواه، وهو يربّيك كأن ليس له عبد سواك، ثم أنت تعبده - إن كنت عابده - كأن لك أرباباً سواه!

إنه لا بدّ لك من معبود حقاً أو باطلاً، وقولة القائل: إن العبودية ذلٌّ أياً كان المعبود، والإنسان عزيزٌ أياً كان، فليرفض العبودية لأيّ كان، إنه هرطقة هُراء، والله منها براءٌ.

أجل إن العبودية الذل أمام الذليل والأذل كما يفعلها الذين يعبدون من دون الله إنها ذلّ وظلم ومسٌ من كرامة الإنسان، ولكنها أمام الله عزٌ وعدل وفضل يرجع إلى الإنسان، ولا يتحلّل أي ذي حجى أم ذي شعور عن عبادة مّا حقاً أو باطلاً.

وبصيغة مختصرة محتصرة إن في الكون إلهين اثنين معبودين: حق وباطل فالباطل هو عبادة النفس والهوى، والحق هو عبادة الله على هدى، وليست عبادة من سوى الله إلّا ناتجة عن عبادة الهوى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٤].

ومثلاً على العابدين الإنسان أياً كان، وحتى الذي يدعي الألوهية من دون الله، فإن له إلهاً وآلهة من أصنام وأوثان، مهما كان هو طاغوتاً

(١) سورة الكهف، الآية: ١١٠.
(٢) سورة الإسراء، الآية: ٢٣.
(٣) سورة مريم، الآيتان: ٩٣، ٩٤.
(٤) سورة ص، الآية: ٢٦.